

الفصل السابع

كفارة اليمين

obeikandi.com

كفارة اليمين

احفظ يمينك :

قال تعالى : ﴿ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩] .

وحفظ اليمين يكون بثلاثة أمور :

إما بترك الحلف .

أو بعدم الإكثار منه كأن يحلف على العظيم والحقير والقليل والكثير ، فإن يمين الله أعظم من أن يحلف بها الإنسان على توافه الأمور ؛ لأن ذلك فيه ابتذال لاسم الله تعالى ، وعدم تعظيم اسمه تعالى .

وإما أنه يحث في يمينه ، فيلزمه كفارة يمينه ولا يترك يمينه بغير تكفير ، فإن ذلك يعرضه لغضب الله تعالى في الدنيا وعقوبته في الآخرة ، قال القرطبي في تفسير : ﴿ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ﴾ قال : المسألة السابعة والأربعون : أى بالبدار إلى ما لزمكم من الكفارة إذا حنثتم ، وقيل : أى : بترك الحلف ، فإنكم إذا لم تحلفوا لم تتوجه عليكم هذه التكاليفات . أهـ .

بر قسم أخيك :

كثير من الناس إذا حلف عليه أخوه لا يبر بقسمه فيشقى عليه ويوقعه في العنت والضيق ، ويلزمه بالكفارة ، ولا يدري أن ذلك حق عليه أن يبر قسم أخيه ؛ للحديث المتفق عليه : أمرنا رسول الله ﷺ بسبع : أمرنا بعبادة المريض ،

واتباع الجنائز، وتشميت العاطس، وإبرار القسم، ونصر المظلوم، وإجابة الداعي، وإفشاء السلام^(١)، قال الشيخ حسن أيوب في كتابه (السلوك الاجتماعي في الإسلام)^(٢): «إبرار القسم، أى: الحلف، ويقال: إبرار المقسم، أى: الحالف وعدم إيقاعه في اليمين، وذلك إذا حلف مسلم على أخيه أن يفعل شيئاً، أو لا يفعله، فإنه يسن للمسلم ألا يوقع أخاه في الحنث، بل يوافقه وينفذ له يمينه. وقال بعضهم: إن إبرار القسم واجب، ولكن ثبت أن أبا بكر حلف على رسول الله ﷺ كى يحدثه عن تأويل الرؤيا، فقال له النبي ﷺ: «لا تقسم»^(٣) ولم ينفذ يمينه، مما يدل على أن الإبرار ليس بواجب.

وقال الإمام النووي - تعقيباً على حديث الرؤيا: «وقول أبي بكر: فوالله يا رسول الله لتحدثني ما الذى أخطأت، قال: «لا تقسم»، قال: هذا الحديث دليل لما قاله العلماء أن إبرار المقسم المأمور به في الأحاديث الصحيحة إنما هو إذا لم تكن في الإبرار مفسدة ولا مشقة ظاهرة، فإن كان لم يؤمر بالإبرار لأن النبي ﷺ لم يبر قسم أبي بكر لما رأى في إبراره من المفسدة»^(٤).

البراءة من اليمين :

على الإنسان أن يبرأ من إثم اليمين بالمبادرة إلى الكفارة، وفعل القربات، ويبذل قصارى جهده لبراءة ذمته من إثم اليمين، فقد روى الطبرانى بإسناد جيد عن جبير بن مطعم رضي الله عنه: أنه افتدى يمينه بعشرة آلاف درهم ثم قال: ورب

(١) البخارى (٥١٧٥).

(٢) ص ٣٦٣.

(٣) البخارى (٧٠٤٦).

(٤) مسلم بشرح النووي ٨ / ٢٥.

الكعبة، لو حلفت حلفت صادقاً، وإنها هو شيء افتديت به يميني^(١). وروى أن عائشة رضي الله عنها لما حلفت أنها لا تكلم ابن الزبير، ثم كلمته بعد ذلك، أنها أعتقت أربعين نفساً^(٢).

الكفارة ترفع الإثم :

من وسطية هذا الدين أنه يعامل الإنسان كنفس بشرية، يصيب ويخطئ، فإذا ما أخطأ لم يجعل خطأه هذا حجر عثرة في طريقه إلى الله تعالى، ولم يجعله يصاب بعقدة الذنب، بل شرع له الكفارة إذا ما أخطأ، سواء كان ذلك في الجنايات والحدود أم في المعاملات والأيمان، روى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : كنا مع رسول الله ﷺ في مجلس، فقال : «تبايعوني على ألا تشركوا بالله شيئاً، ولا تزنوا، ولا تسرقوا، ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق، فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أصاب شيئاً من ذلك فعوقب به فهو كفارة له، ومن أصاب شيئاً من ذلك فستره الله عليه فأمره إلى الله، إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه»^(٣).

فمن وقع في حد من حدود الله فأقيم عليه في الدنيا، فهو كفارة له من الذنوب، ولم يؤخذ عليه في الآخرة، فإن الله تعالى أكرم من أن يعاقب الإنسان في الدنيا ثم يعاقبه عليه في الآخرة.

(١) الدارقطني في سننه (٢٤٢ / ٤) (١٤٠)، والطبراني في الأوسط (٨٨١)، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦٩٢٣) : «ورجاله ثقات»، وقال الألباني في ضعيف الترغيب (١١٥٦) : «ضعيف موقوف».

(٢) البخاري (٦٠٧٣، ٦٠٧٤، ٦٠٧٥).

(٣) البخاري (٦٧٨٤).

قال علي بن أبي طالب عليه السلام: إن الله تعالى أكرم من أن يجمع على عبده عقوبتين، فمن عوقب في الدنيا فهو كفارة له في الآخرة أهـ .

والله تعالى جعل لليمين عقوبة مقدرة إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ، ثم قال بعد ذلك : ﴿ ذَٰلِكَ كَفَرَةٌ أَيْمَانُكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩] ، والكفر لغة : هو تغطية الشيء وستره ، وسمى الكافر كافراً ؛ لأنه غطى الإيذان وستره ، وسمى الزارع كافراً ﴿ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ﴾ [الحديد: ٢٠] أى كمثل غيث أعجب الزارع نباته ، لأن الزارع يغطي الحب ويستره بالأرض ، وكذلك كفارة اليمين أى ستر الإثم وتغطيته .

موجبات كفارة اليمين :

أولاً : إذا حنث الحالف باليمين المنعقدة وجبت الكفارة ، وهذا عليه إجماع . ومعنى الحنث : هو مخالفة ما انعقد عليه يمينه ، سواء كان ذلك فعلاً أم تركاً .

ثانياً : النذر المطلق ، وهو الذى لم يعين فيه صاحبه المنذور ، كأن يقول : لله على نذر ، سواء قال : إن فعلت كذا ، أو لم يقل ، فهذا يسمى النذر المطلق ، ففيه كفارة يمين ، إلا أن الشافعية قالوا : هو مخير بين فعل قرينة من القرب وكفارة يمين ، أما إذا عين في نذره شيئاً فلا خلاف أنه يلزمه ما عينه ، فإذا لم يقدر على الوفاء أو عجز عن أدائه ففيه كفارة اليمين ، لما روى مسلم في صحيحه : أن رسول الله ﷺ قال : « كفارة النذر كفارة اليمين » ^(١) قال الإمام النووي :

« اختلف العلماء في المراد به ، فحمله جمهور أصحابنا - يعنى أنشد غيرة - على نذر اللجاج ، وهو أن يقول إنسان يريد الامتناع من كلام زيد مثلاً : إن كلمة

(زيدا) مثلا فله على حجة أو غيرها ، فيكلمه ، فهو بالخيار بين كفارة يمين وبين ما التزمه ، هذا هو الصحيح في مذهبنا ، وحمله مالك وكثيرون على النذر المطلق ، كقوله : على نذر ، وحمله أحمد وبعض أصحابنا على نذر المعصية ، كمن نذر أن يشرب الخمر ، وحمله جماعة من فقهاء أصحاب الحديث على جميع أنواع النذور وقالوا : هو مخير في جميع النذور بين الوفاء بما التزم وبين كفارة يمين ، والله أعلم ^(١) .

قلت : أما من حمله على نذر اللجاج - ويسمى أيضا نذر الغضب - فهذا صحيح ؛ لما رواه النسائي وأحمد عن عمر أن ابن حصين قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لا نذر في غضب ، وكفارته كفارة يمين » ^(٢) .

ومن حمله على النذر المطلق فهو صحيح أيضا ؛ لما روى مسلم في صحيحه : أن النبي ﷺ رأى شيخا يهادى بين ابنيه ، فقال : « ما بال هذا ؟ » قالوا : نذر أن يمشى ، قال : « إن الله عن تعذيب هذا نفسه لغنى » ^(٣) ، وأمره أن يركب ، وروى أن النبي ﷺ قال : « من حلف بالمشى أو الهدى ، أو جعل ماله في سبيل الله أو في المساكين ، فكفارته كفارة يمين » ^(٤) .

ومن حمله على نذر المعصية فصحيح أيضا ؛ لما روى مسلم في صحيحه أن النبي ﷺ قال : « لا نذر في معصية ، ولا فيما لا يملك ابن آدم » ^(٥) ، وفي رواية أبي داود والترمذي والنسائي : « لا نذر في معصية ، وكفارته كفارة يمين » ^(٦) .

(١) مسلم بشرح النووي ٦ / ٨٨ .

(٢) النسائي (٣٨٤٢) ، وأحمد (٤٣٣ / ٤) . وضعفه الألباني .

(٣) مسلم (٩ / ١٦٤٢) .

(٤) ذكره المتقي الهندي في الكنز (٤٦٤٥٠) ، وعزاه للدبليبي عن عائشة . وعزاه الدبليبي عن عائشة .

(٥) مسلم (٨ / ١٦٤١) .

(٦) أبو داود (٣٢٩٠) ، والترمذي (١٥٢٤) والنسائي (٣٨٣٥) ، وصححه الألباني .

وأما من حمله على جميع أنواع النذور وأنه مخير بين ما التزم به وبين كفارة اليمين، فهو رأى غريب؛ لأن نذر البر يجب الوفاء به، والله مدح فاعله فقال: ﴿يُوفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ [الإنسان: ٧] والله أمر بالوفاء بنذر البر فقال ﴿وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلِيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] وكذلك النذر الذي لا يطيقه الإنسان أو لا يملكه تلزمه فيه كفارة يمين طالما أنه لا يملك ما التزم به أو لا يطيقه .

ثالثاً : إذا حرم على نفسه شيئاً من الحلال ، كأن يقول هذا الطعام على حرام أو إن أكلته فهو حرام ، أو نحو ذلك فكلامه لغو لا يحرم ما أحل الله بيمينه ويلزمه كفارة يمين وفيه نزل ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [١] قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمُْ مَحَلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ [٢] [التَّحْرِيم]. وقد تقدم ذلك بالتفصيل .

رابعاً : إذا حلف على ملة غير الإسلام ، كأن يقول : هو يهودى أو نصرانى إن فعل كذا ، ففعل المحلوف عليه لزمته الكفارة عند الحنابلة ، أما المالكية والشافعية فقالوا : إن هذا لغو لا كفارة له ، ويلزمه الاستغفار والتوبة وقول : لا إله إلا الله محمد رسول الله .

خامساً : أن يقول : على اليمين إن فعلت كذا ، ولم يفعله ، لزمته الكفارة .

سادساً : الشافعية قالوا : تلزم الكفارة في اليمين الكاذبة ، وهى اليمين الغموس ، والجمهور على خلافه .

الكفارة قبل اليمين :

بمعنى : أنه إذا أراد أن يحلف على شيء كفر كفارة يمين أولاً ، ثم حلف بعد ذلك ، وهذا لا يجوز عند أحد من العلماء ؛ لأنه تقديم للحكم قبل وجود سببه ، كالذى يقدم الزكاة قبل أن يملك النصاب ، أو كالذى يقدم كفارة القتل قبل أن يقتل خطأ ، وهذا كله لا يجوز .

قال الإمام النووي : « وأجمعوا على أنه لا تجب الكفارة قبل الحنث ، وعلى أنه يجوز تأخيرها عن الحنث ، وعلى أنه لا يجوز تقديمها على اليمين »^(١).

الكفارة قبل الحنث وبعده سواء :

قال الإمام النووي : واختلفوا في جوازها بعد اليمين وقبل الحنث ، فجوزها مالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأربعة عشر صحابياً وجماعات من التابعين ، وهو قول جماهير العلماء ، لكن قالوا : يستحب كونها بعد الحنث واستثنى الشافعي التكفير بالصوم فقال : لا يجوز قبل الحنث ؛ لأنه عبادة بدنية ، فلا يجوز تقديمها على وقتها ، كالصلاة وصوم رمضان ، وأما التكفير بالمال ، فيجوز تقديمه كما يجوز تعجيل الزكاة ، واستثنى بعض أصحابنا - يعنى الشافعية - حنث المعصية فقال : لا يجوز تقديم كفارته ؛ لأن فيه إغانة على المعصية ، والجمهور على إجزائها كغير المعصية ، وقال أبو حنيفة وصاحباه وأشهب من المالكية : لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث بكل حال أهـ .

والراجع جوازها قبل الحنث وبعده ، لأن أحاديث النبي ﷺ وردت بهذا

(١) مسلم بشرح النووي ٩٣ / ٦ .

وذاك ، فروى البخارى ومسلم وغيرهما قول النبى ﷺ : «إنى والله إن شاء الله لا أحلف على يمين ثم أرى خيراً منها ، إلا كفرت عن يمينى ، وأتيت الذى هو خير^(١)» فهذا يقتضى الكفارة قبل الحنث .

وروى مسلم وغيره قول النبى ﷺ : «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها ، فليأت الذى هو خير ، وليكفر عن يمينه»^(٢) ، وهذا يقتضى الكفارة بعد الحنث ، وهذا هو ما يسمى دليل التسوية ، وهذا يقتضى أنها سواء فى الفضيلة كذلك ، إلا أن الشافعى ومالكاً ورواية عن أحمد قال : إن الأفضلية فى الكفارة بعد الحنث وذلك للخروج من الخلاف .

ويرى الحنفية أنه لا يجوز الكفارة قبل الحنث ، ويرد ابن عبد البر عليهم بعدم جواز الكفارة قبل الحنث بقوله : والعجب من أصحاب أبى حنيفة ، أجازوا تقديم الزكاة من غير أن يرووا فيها مثل هذه الآثار الواردة فى تقديم الكفارة ، ويأبوا تقديم الكفارة مع كثرة الرواية الواردة فيها ، والحجة فى السنة ، ومن خالفها محجوج بها ، فأما أصحاب الشافعى فهم محجوجون بالأحاديث ، مع أنهم قد احتجوا بها فى البعض ، وخالفوها فى البعض ، وفرقوا بين ما جمع بينه النص ، ولأن الصيام نوع تكفير فجاز قبل الحنث كالتكفير بالمال ، وقياس الكفارة على الكفارة أولى من قياسها على الصلاة المفروضة^(٣) .

والراجع من ذلك أن الحالف مخير فى الكفارة قبل الحنث وبعده ، سواء كان ذلك إطعاماً أو كسوة أو تحرير رقبة أو صيام ، وهما فى الأفضلية سواء .

(٢،١) سبق تخريجها .

(٣) انظر : المغنى ١٣ / ٣٠٠ .

سبب الخلاف :

قال ابن رشد : وسبب اختلافهم في ذلك شيان :

أحدهما : اختلاف الرواية في قوله عليه السلام : «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها، فليأت الذي هو خير، وليكفر عن يمينه»، والرواية الأخرى : «فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير» .

الثاني : أن سبب الخلاف من طريق المعنى، وهو : هل الكفارة رافعة للحنث إذا وقع أو مانعة له؟ فمن قال : مانعة، أجاز تقديمها على الحنث، ومن قال : رافعة للحنث، لم يجزها إلا بعد وقوعه. أهـ .

الكفارة بعد الموت :

قال القرطبي : اختلفوا في الكفارة إذا مات الخالف : فقال الشافعي وأبو ثور كفارات الأيمان تخرج من رأس مال الميت، وقال أبو حنيفة : تكون في الثلث، وكذلك قال مالك إن أوصى بها، أهـ .

ولأنها دين في حقه لا يسقط بالوفاة كالنذر، للحديث الذي رواه ابن ماجه : أن امرأة سألت النبي ﷺ فقالت : إن أمي توفيت وعليها نذر صيام، فتوفيت قبل أن تقضيه، فقال : «ليصم عنها الولي»^(١)، وللحديث المتفق عليه : «دين الله أحق أن يقضى»^(٢) .

كفارة تعدد اليمين :

إذا حلف على شيء فقال : والله لا أفعل كذا، والله لا أفعل كذا، والله لا

(١) ابن ماجه (٢١٣٣)، وصححه الألباني .

(٢) البخاري (١٩٥٣) .

أفعل كذا، فإن أراد بذلك تأكيد اليمين فلا خلاف أن عليه كفارة واحدة، أما إذا قصد تكرار اليمين فعند المالكية أنها تلزمه ثلاث كفارات أو بعدد ما حلف من الأيمان .

أما رأى الجمهور من الشافعية والحنابلة والراجح عند الحنفية : أنها تلزمه كفارة واحدة ، وذلك لأن سبب اليمين واحد، والموجب للكفارة واحد، فتلزمه كفارة واحدة لأنها تداخلت كالحدود.

وإن اختلف موجبها ككفارة الظهار وكفارة اليمين لزمته، أى : الكفارتان، ولم تتداخل لا اختلاف جنسيهما .

وإن حلف بيمين واحدة على أجناس مختلفة لزمته كفارة واحدة، قال مالك في (الموطأ): فإن حلف رجل مثلاً فقال: والله لا آكل هذا الطعام، ولا ألبس هذا الثوب، ولا أدخل هذا البيت، فكان هذا في يمين واحد فإنما عليه كفارة واحدة، سواء حنث في الجميع أو في واحدة .

مصارف كفارة اليمين :

تعطى للفقراء والمساكين، ولا يجوز إعطاؤها لغيرهم ولا للأب والجد ولا للأُم والجدَّة وإن علون ولا للأبن وابن الابن ولا للبنت وابن البنت وإن نزلن؛ لأن هؤلاء تجب نفقتهم عليه لو كانوا فقراء، إلا أنهم أغنياء بغناه . وبالجُملة، فإنها لا تجوز لأحد من الأصول ولا لأحد من الفروع وكذلك كل من تلزمه نفقته كزوجة وغيرها ، ويجوز للزوجة أن تعطيها لزوجها ولولدها لأنها لا تلزمها نفقتها إذا كانا فقيرين، وكذلك لا يجوز صرفها في مصارف

الزكاة ، لأن الكفارة حق خالص للفقراء والمساكين لا يشاركونهم فيه غيرهم .

كيفية كفارة اليمين :

الكفارة هي إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، أو تحرير رقبة ، وهو مخير بين فعل واحدة من الثلاث ، وهذه الثلاث مرتبة ترتيباً ، تصاعدياً ، أى : تبدأ من الأدنى للأعلى ، فالطعام أدناها ، والكسوة أوسطها ، والعتق أعلاها .

قال القرطبي : ذكر الله - سبحانه - في الكفارة الخلال الثلاث ، فخير فيها ، وعقب عن عدمها بالصيام ، وبدأ بالطعام لأنه كان الأفضل في بلاد الحجاز ؛ لغلبة الحاجة إليه وعدم شبعهم .

ولا خلاف في أن كفارة اليمين على التخيير ، قال ابن العربي : والذي عندي أنها تكون بحسب الحال ، فإن علمت محتاجاً فالطعام أفضل ؛ لأنك إذا اعتقت لم تدفع حاجتهم وزدت محتاجاً حادى عشر إليهم ، وكذلك الكسوة تليه ، ولما علم الله الحاجة بدأ بالمقدم المهم . أهـ .

فإن عدم هذه الأشياء الثلاثة فله صيام ثلاثة أيام ، فكفارة اليمين فيها تخيير وترتيب فالخالف مخير بين الإطعام والكسوة والعتق ، فإن عدم ذلك فله الصيام ، قال القرطبي : قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ ﴾ [المائدة: ٨٩] معناه : لم يجد في ملكه أحد هذه الثلاثة من الإطعام أو الكسوة أو عتق الرقبة بإجماع ، فإذا عدم هذه الثلاثة أشياء صام ، والعدم يكون بوجهين : إما بمغيب المال عنه ، أو عدمه ، فالأول أن يكون في بلد غير بلده ، فإن وجد من يسلفه لم يجزه الصوم ، وإن لم يجد من يسلفه فقد اختلف فيه ، فقليل : ينتظر إلى بلده ، قال ابن العربي :

وذلك لا يلزمه بل يكفر بالصيام؛ لأن الوجوب قد تقرر في الذمة، والشرط من العدم قد تحقق فلا وجه لتأخير الأمر، فليكفر مكانه؛ لعجزه عن الأنواع الثلاثة؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ﴾ [المائدة: ٨٩]، وقيل: من لم يكن له فضل عن رأس ماله الذي يعيش به فهو الذي لم يجد، وقيل: هو من لم يكن له إلا قوت يومه وليلته وليس عنده فضل يطعمه، وبه قال الشافعي، واختاره الطبري، وهو مذهب مالك وأصحابه.

وروى عن ابن القاسم: أن من تفضل عنه نفقة يومه فإنه لا يصوم، قال ابن القاسم في كتاب ابن مزين: إنه إن كان للحائض فضل عن قوت يومه أطعم، إلا أن يخاف الجوع، أو يكون في بلد لا يعطف عليه فيه .
وقال أبو حنيفة: إذا لم يكن عنده نصاب فهو غير واجد .

وقال أحمد وإسحاق: إذا كان عنده قوت يوم وليلة أطعم ما فضل عنه .
وقال أبو عبيد: إذا كان عنده قوت يومه وليلته وعياله وكسوة تكون لكفائتهم، ثم يكون بعد ذلك مالكا لعذر الكفارة فهو عندنا واجد. قال ابن المنذر: قول أبي عبيد حسن أه .

وقدر بعض العلماء الاستطاعة بوجود خمسين درهما عنده أو عشرين .
والعبد يكفر بالصوم قولاً واحداً؛ لأنه غير واجد؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فصيام ثلاثة أيام﴾ [المائدة: ٨٩] وهذا غير واجد، ولأن هذا فرض المعسر من الأحرار، فإن أذن له سيده بالإطعام أو الكسوة أو العتق ففيه روايتان: الأولى: لا يجوز؛ لأن إذن السيد له لم يلزمه لأنه ليس بهالك لما أذن له

فيه، والثانية : يجوز ؛ لأنه لما أذن له سيده يكون بذلك قد ملكه والأولى أصح .

الكفارة بالإطعام :

حد الإطعام :

قال عبد الله بن عمر: لكل مسكين مد من حنطة، وعن سليمان بن يسار: أنه قال: أدركت الناس وهم إذا أعطوا في كفارة اليمين أعطوا مُدًّا من حنطة، والمد حفنة بالكفين من كفى الرجل المتوسط، وهذا رأى المالكية والشافعية والحنابلة.

بينما يرى الأحناف نصف صاع من بر أو صاع من تمر، ونصف الصاع مدان .

والراجع : أنه لم يرد نص شرعى بتقدير حد الإطعام، فيرجع فى ذلك إلى عرف وعادة كل مكان؛ لأن كل ما لم يقدره الشارع فإنه يرجع فيه إلى العرف وهذه قاعدة معلومة عند الفقهاء ، و يترجح ذلك مع قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩] .

قال الشيخ سيد سابق ج ٣ / ١١٦ فى (فقه السنة) : لم يرد نص شرعى فى مقدار الطعام ونوعه ، وكل ما كان كذلك يرجع فيه إلى التقدير بالعرف، فيكون الطعام مقدراً بقدر ما يطعم منه الإنسان أهل بيته غالباً ، لا من الأعلى الذى يتوسع به فى المواسم والمناسبات ، ولا من الأدنى الذى يطعمه فى بعض الأحيان ، فلو كانت عادة الإنسان الغالبة فى بيته أكل اللحم والخضروات

وخبز البر فلا يجزئ ما دونه، وإنما يجزئ ما كان مثله أو أعلى منه؛ لأن المثل الوسط والأعلى فيه الوسط وزيادة، وهذا مما يختلف باختلاف الأفراد والبلاد. وقد كان الإمام مالك - رحمه الله - يرى أن المد يجزئ في المدينة، قال: وأما البلدان، فلهم عيش غير عيشنا فأرى أن يكفروا بالوسط من عيشهم لقوله تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩].

ويشترط أصحاب المذاهب الأربعة أن يكون الإطعام وجبتين مشبعتين. إلا أن الله تعالى أطلق الإطعام ولم يقيده بوجبتين، ولم ترد أحاديث صحيحة من السنة بتقيد ذلك بوجبتين، فالذي يبرئ ذمة الحائث هو ما يطلق عليه إطعام عرفا ولا يتقيد ذلك بوجبتين، والله أعلم.

ضوابط الإطعام:

- ١- أن يكون من فقراء المسلمين، وهو الصحيح، إلا أن أبا حنيفة أجاز إطعام الذمي، ويشترط فيه أن يكون حرًا ومن يأكل الطعام.
- ٢- أن يطعم عشرة مساكين، فإن أطعم مسكينا واحدًا عشرة أيام جاز ذلك عند أبي حنيفة، ولم يجز عند غيره.

وسبب الخلاف:

قال ابن رشد: والسبب في اختلافهم: هل الكفارة حق واجب للعدد المذكور أو حق واجب على المكفر فقدر بالعدد المذكور؟ فإن قلنا: إنه حق واجب للعدد، كالوصية فلا بد من اشتراط العدد، وإن قلنا: حق واجب على المكفر لكنه قدر بالعدد، أجزأ من ذلك إطعام مسكين واحد على عدد

المذكورين ، والمسألة محتملة . أهـ .

٣- يشترط عدم لزوم نفقته على المخرج ، أو يكون من الأصول - أو الفروع كما تقدم - ويجوز أن تدفعها الزوجة إلى زوجها أو ولدها لأنها لا تلزمها نفقتها .

٤- يشترط ألا تكون الكفارة ملفقة من نوعين فأكثر ، فلا يجوز أن يطعم خمسة مساكين ، ويكسى خمسة آخرين فتلغى واحدة أختها ويكمل بقية العشرة مساكين إلا أن الحنابلة لا يشترطون ذلك ويقولون بجواز أن تكون الكفارة ملفقة من الإطعام والكسوة .

٥- الأئمة الثلاثة - مالك والشافعي وأحمد - لا يجوزون إخراج قيمتها بالمال ، وأجاز ذلك الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - وهو الذى عليه فتاوى كثير من العلماء ، وذلك أنفع لمصلحة المسكين ؛ لأنه قد تكون حاجته فى غير الطعام والكسوة ؛ وإنما شرعت هذه الأحكام من أجل سد حاجة الفقراء والمساكين .

٦- اختلف الفقهاء فى معنى ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ ، هل المراد بالوسط معيشة أهل البلد أم معيشة الحائث ، والذى يترجح لى أن الآية تخاطب الحائث فىكون المقصود من كلمة أوسط معيشة الحائث والله أعلم .

الكفارة بالكسوة :

قال الشيخ سيد سابق : الكسوة هى اللباس ، ويجزئ منها ما يسمى كسوة ، وأقل ذلك ما يلبسه المساكين عادة ؛ لأن الآية لم تقيد بالأساط وإنما ما يلبسه الأهل ، فىكفى القميص السابغ (الجلباب) مع السراويل ، كما تكفى

العباءة أو الإزار والرداء . ولا يجزئ فيها القلنسوة أو العمامة أو الحذاء أو المنديل أو المنشفة ، وعن الحسن وابن سيرين : عمامة يلف بها رأسه ، وعباءة يلتحف بها ، وعن عطاء وطاوس والنخعي : ثوب جامع كالملحفة والرداء ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما : عباءة لكل مسكين أو شملة ، وقال مالك وأحمد رحمهما الله : يدفع لكل مسكين ما يصح أن يصلى فيه إن كان رجلاً أو امرأة ، كل بحسبه ، أهـ . وهو الراجح ، إذ إن الكسوة لا تطلق لغة ولا عرفاً إلا ما يعم البدن وتصح فيه الصلاة .

سبب الخلاف :

قال ابن رشد : وسبب اختلافهم : هل الواجب الأخذ بأقل دلالة الاسم اللغوي أو المعنى الشرعي ؟ أهـ .

ضوابط الكسوة :

١- لا يشترط أن يكون الثوب جديداً ، بل يجوز لو كان قديماً مغسولاً ، ما لم يكن بالياً ، واشتروطوا أن يكون الثوب قويا يمكن الانتفاع به ، وحدد الحنفية قوته بحيث يمكن الانتفاع به فوق ثلاثة أشهر ، فلو كان جديداً رقيقاً فلا يصلح عندهم ، بل لابد أن يكون قويا .

٢- اشترط الحنفية أن تكون الكسوة من غالب كسوة أهل البلد ، وغيرهم لا يشترط ذلك ؛ لأن الله لم يقيد كالأطعام بالأوساط .

الكفاة بالعتق :

يشترط الجمهور أن تكون الرقبة المعتقة مسلمة ، خالية من العيوب ، بينما

يرى الحنفية أن العتق يصح على أى رقبة حتى ولو كانت كافرة، والراجح قول الجمهور .

الكفارة بالصيام :

وهى كفارة المعسر لمن عجز عن الإطعام أو الكسوة أو العتق، وهى كفارة العبد كذلك .

ضوابط الصيام :

- ١ - لا يكون الصوم إلا عند العجز عن الإطعام والكسوة والعتق
- ٢ - العجز يكون وقت الأداء لا وقت الحنث ، فلو كان معه مال وقت الحنث ، ثم ذهب وصام ، ثم رجع له المال ، فإن الصيام يجزئه؛ لأنه كان عاجزاً وقت الأداء : ويشترط كذلك أن يستمر العجز إلى الفراغ من الصوم ، فلو صام المعسر يومين ، ثم حصل على المال قبل صوم اليوم الثالث ، لم يجزئه الصيام عند الحنفية .
- ٣ - الحنفية والحنابلة قالوا باشتراط التتابع عند الصوم، أى : ثلاثة أيام متتابعات ، إلا أنهم اختلفوا عند وجود العذر، فالحنفية قالوا: إن حاضت المرأة بطلت الكفارة ؛بينما قال الحنابلة : إنه يشترط التتابع فى الصوم؛ لأن القائلين بذلك اعتمدوا على قراءة ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ﴾ [المائدة: ٨٩] «فصيام ثلاثة أيام متتابعات» وهى قراءة شاذة لا تبنى عليها أحكام فقهية ، والله تعالى لم يقيده بالتتابع ، ولم ترد أحاديث صحيحة عن النبى ﷺ تقيد الصوم بالتتابع .

العجز عن الكفارة :

من لم يجد ما يطعم به عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة؛ وعجز عن الصيام كذلك لمرض أو شيخوخة أو غير ذلك، سقطت عنه الكفارة .

قال الشيخ سيد سابق: فمن لم يستطع واحدة من هذه الثلاث وجب عليه أن يصوم ثلاثة أيام فإن لم يستطع لمرض أو نحوه ينوى الصيام عند الاستطاعة، فإن لم يقدر فإن عفو الله يسعه أهـ .

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك